

إلى خلق بدائل مقبولة من إسرائيل، هي  
حالة مفيدة خوفاً من ظهور زعامة لا تقبل بها  
إسرائيل (ر.إ.إ. العدد ٢٤١٦، ١٢  
و١٣/٨/١٩٨١، ص ١٠).

إلا أن هذا التشاؤم لا يثني البعض عن  
الدعوة إلى محاولة تطبيق السياسة الجديدة  
والتصرف بإيجابية مع مشروع شارون هذا لأنه  
بدون حل للمشكلة الفلسطينية، فلن تتحقق أية  
تسوية توصل إلى السلام الحقيقي، [خصوصاً  
وأن] نهج شارون هذا يعتبر فريداً من نوعه في  
حكومة بيغن، وهو قادر على البحث عن زعماء  
فلسطينيين جدد... وبدون تغيير جذري، فمن  
الصعب احراز أي تقدم في مباحثات الحكم  
الذاتي» (افتتاحية هآرتس، ١٤/٨/١٩٨١).

إلا أن المصادر الإسرائيلية لا تعتبر تغيير  
الأجواء معياراً حقيقياً عن التغيير في السياسة،  
وتدعو شارون إلى العمل بجد من أجل استمالة  
سكان المناطق، بهدف جعلهم شركاء في المباحثات  
دون الخوف من إسرائيل أو من تهديد المنظمة،  
بدلاً من الاكتفاء بالاعلان الدراماتيكي عن  
سياسته الجديدة (المصدر نفسه).

وكذلك فقد حظي الهدف الثاني، في مشروع  
شارون الداعي لانتهاج سياسة أكثر ليبرالية مع  
سكان المناطق، بردود فعل مختلفة، منها المؤيدة  
ومنها المحافظة التي تدعو إلى التروي، وبينها  
ما يشكك في جدوى اتباع مثل هذا الأسلوب. ومن  
أبرز المؤيدين كان موشي دايان، الذي بارك  
خطوات شارون في هذا المضمار، داعياً إلى اتباع  
سياسة الود مع المتعاونين والعقاب لمن يستحقه،  
والعمل على بلورة علاقات مشتركة مع العرب،  
تقوم على الفهم وحسن التصرف (هآرتس،  
٢١/٨/١٩٨١).

وكذلك فقد رحب المستشرق، تسفي البيلغ،  
بهذه الخطوة معتبراً إياها خطوة حكيمة،  
خصوصاً وأن هناك أموراً كثيرة يجب تحسينها في  
مجرى العلاقات مع سكان المناطق المحتلة (ر.  
إ.إ. العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١، ص ٨  
و٩).

وقد ذهب البعض إلى التشكيك بنوايا  
شارون ودعا إلى اثبات حسن نيته، كما فعل لطيف  
دوري (مبام)، من خلال برقية وجهها إليه مفادها  
«أن الكثيرين يتساءلون معنا عن معنى هذه  
المسرحية الدعائية»، مقترحاً عليه، كخطوة أولى،  
القيام باعادة فهد القواسمه ومحمد ملحم إلى

بيد أن المستشرق تسفي البيلغ، يبدو  
معتاداً حيال امكانية نجاح سياسة شارون،  
ويعتقد أن المشكلة الحالية، عند الحديث عن  
السياسة في المناطق المحتلة، ليست ما إذا  
كان ممنوعاً به، أم أنه غير مسموح للزعماء  
الفلسطينيين تأييد منظمة التحرير الفلسطينية؛ بل  
ما إذا كان مسموحاً لهم معارضة منظمة  
التحرير الفلسطينية، أو تأييد مشروع مادون  
الشرق للتصفية الجسدية. ويقول: «علينا ألا  
نسى أن ١٣ شخصاً قتلوا في القطاع، منذ  
شروع الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ حتى كانون الثاني  
(يناير) ١٩٨١، وبلغ مجموع من قتلوا منذ توقيع  
الاتفاق كامب ديفيد حتى الآن حوالي ٢٠  
شخصاً، وذلك لتأييدهم [تلك] الاتفاقيات».  
ويشكك البيلغ في امكانية خلق بديل، حيث «أن  
معالج التحرير الفلسطينية هي التي تقدر حق  
حريته التعبير، لذا من السخف القول باننا نسيطر  
على [المناطق المحتلة]. كما يعتبر أن اللقاءات  
السرية التي أعلنت عنها الدوائر المقربة من  
شارون، هي عمل بانس بالنسبة لإسرائيل، لأنها  
لا تتطلع أن تضمن الأمن والحماية لهم (ر.  
إ.إ. العدد ٢٤١٧، ١٣ و١٤/٨/١٩٨١،  
ص ٨ و٩).

وبالنسبة للموضوع نفسه، فثمة تأييد  
واسع للمثل هذا الرأي المتشائم، حول امكانية خلق  
بديلات مفيدة في المناطق المحتلة وإقامة حوار  
بصورة علنية أو سرية، إذ أن مثل هذا الأمر  
حصل في السابق في زمن حكومات أشكول،  
وعلمانه ميشير، واسحق رابين. ومن الصعب جداً  
الاطمئنان بأن لقاءات كهذه، قادت إلى حل خطي.  
وبالفتح كلا الطرفين (بيديا باري، بديعوت  
الحرشوت، ١٨/٨/١٩٨١). والامل في خلق  
بديلات تنافس الزعامات الحالية كانشاء رابطة  
التحرير للتخليل مثلاً، يعتبر أملاً ضائعاً ولن يجدي  
شيئاً (أمون كابييلوك، عمل همشماس،  
٢٢/٧/١٩٨١).